

الرصاص الطائش يحصد المزيد من الضحايا في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

لم يكن الشاب إلياس عوض ١٣ عاماً الذي أصيب بطلق ناري طائش بالرأس ابتهاجاً بعرس في بلدته كفر بهم، والذي يرقده اليوم في العناية المشددة في مستشفى الحوراني بين الحياة والموت، أول ضحايا الرصاص الطائش الذي يطلق عشوائياً في حماة بمناسبة أو من دونها، ولن يكون الأخير ما دامت هذه الظاهرة مستمرة وما دام السلاح بيد بعض المستهترين بأرواح الناس الذين يستخدمونه في غير مكانه الطبيعي.

فقد سبق هذا الشاب المسكين ضحايا أكثر حصدهم الرصاص الطائش وحرمتهم حياتهم وترك في قلوب أسرهم جراحاً لا تندمل.

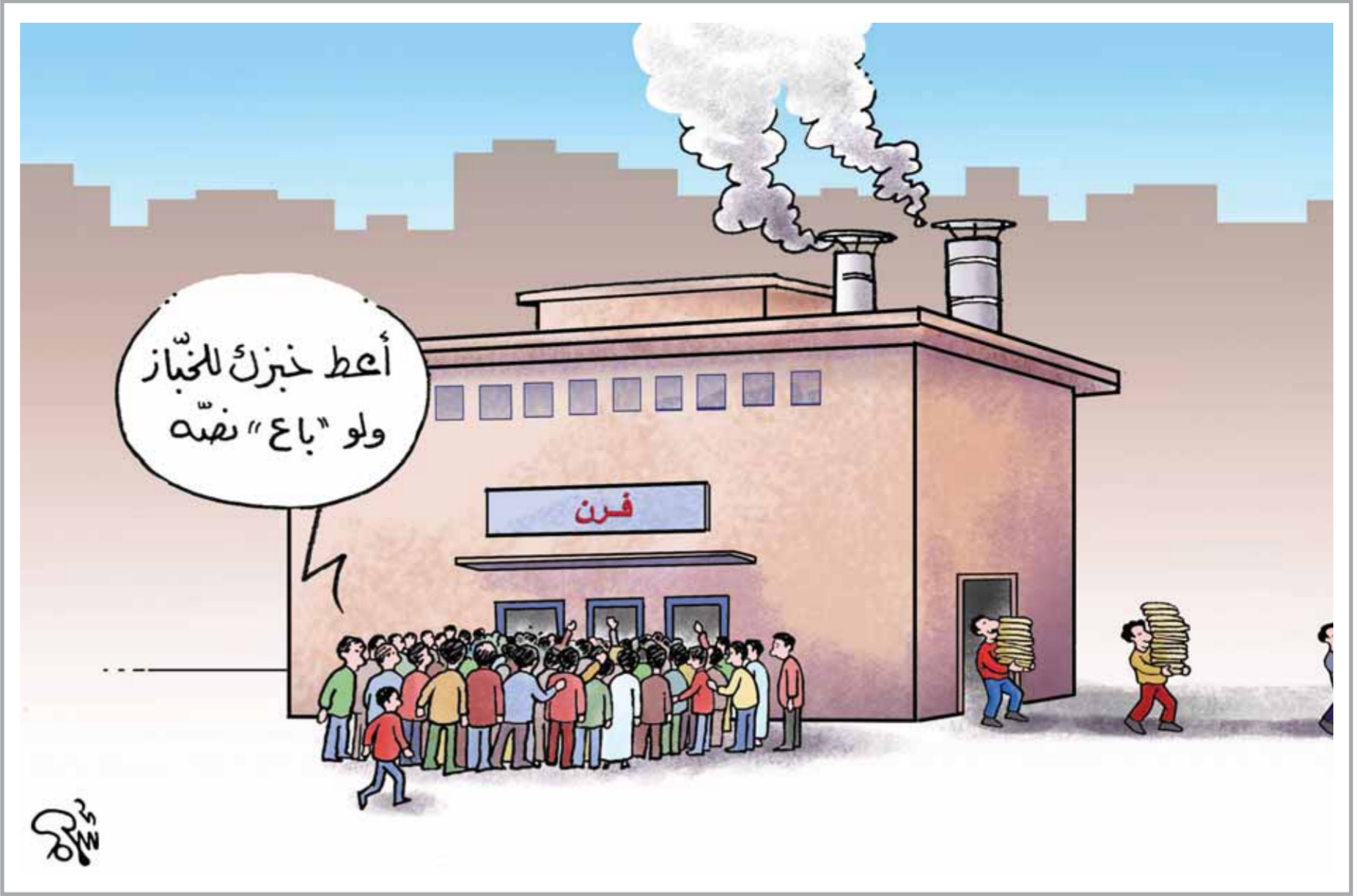
مدير صحة حماة الدكتور محمد جهاد عابورة، بين لـ«الوطن» أنه لوحظ مؤخراً تنامي هذه الظاهرة السيئة، التي أتت إلى وفيات كثيرة بين الأطفال والنساء والشباب، فقد شهدت المشافي الوطنية الكثير من الحالات المؤسفة، ولكن ليس هناك إحصاءات دقيقة للضحايا.

رئيس قسم الجراحة العصبية في مستشفى حماة الوطني الدكتور وردان تامر، بين أن إطلاق الرصاص العشوائي بسبب وفيات أو عاهات دائمة للضحايا الذين هم من مختلف الفئات العمرية وأوضح: لقد تعاملنا صحياً مع حالات خطرة وكانت الرصاصات متوغلة عميقاً في رؤوس أو ظهور المصابين، ومنهم من توفي متأثراً بإصابته بعد إجراء العمل الجراحي بفترة.

مصدر مسؤول في قيادة شرطة المحافظة أكد أن هذه الظاهرة تسببت بإصابة العديد من المواطنين.

وأهاب المصدر بالمواطنين عدم إطلاق العيارات النارية وبأنه أن الأوان لنبد هذه الظاهرة.

مشيراً إلى أن مسؤولية قمع هذه الظاهرة لا تقتصر على الشرطة فقط بل هي مسؤولية المجتمع أيضاً وقال: جهودنا كشرطة واضحة للعيان.



لجنة تعديل التشريعات بدأت عملها والأولوية لإعادة الإعمار وتحسين المعيشة

السكف لـ«الوطن»: بعض القضاة والمحامين فاسدون ولا بد من الرادع الأخلاقي والقانوني

تطويرية، معرباً عن أمله أن ينال رضى الجميع.

وعما يتعلق بعودة المحامين الذين غادروا البلاد خلال الأزمة كشف السكف أنه عاد عدد كبير منهم من دون أن يحدد رقماً لذلك مؤكداً أنه يتم العمل وفق الإمكانيات الجادة المتوفرة باعتبار أن ملف عودة المحامين المهجرين أكبر من طاقة النقابة.

ولفت السكف إلى أن البلد بحاجة إلى كل المهن سواء كانوا محامين أم أطباء أم مهن بسيطة باعتبار أن المرحلة القادمة هي إعادة إعمار، مضيفاً: هذه البلد لا يبنونها إلا بأنهارها.

وأكد السكف أن اللجنة التي تم تشكيلها لحل المشكلات بين القضاة والمحامين مجرد حبر على ورق ولم تقدم شيئاً، مشيراً إلى وجود بعض المشكلات بين قضاة ومحامين.

ورأى السكف أن هناك ثقافة ثانوية ضعيفة عند بعض القضاة والمحامين الجدد، موضحاً أن ثقافة هذه الثقافة تحتاج إلى قراءة شخصية.

ونوه السكف بأنه أسيوعياً يكون هناك اجتماعات للمحامين الجدد لتدريبهم إلى جانب الإمتحانات الشهرية، معتبراً أن هذا الشأن أيضاً في تعميق الثقافة عبر القراءة العلمية والسياسية والأدبية وغيرها ليكون هناك ثقافة عالية.



وأعلن السكف عن الانتهاء من تعديل مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة وأنه سيتم تحويله من وزارة العدل إلى مجلس الوزراء لمناقشته ثم إلى مجلس الشعب، موضحاً فيما يخص اللجنة لتدريسه لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لإسداء رأياً بعدما يتم عرضه تحت القبة.

وأكد السكف أن المشروع يضم رؤى

الوزراء ورئيس المحكمة الدستورية العليا، موضحاً أن مهمتها تعديل التشريعات بما تتناسب مع الدستور ومجموعة من القضاء، وأوضح السكف أن هناك العديد من الأولويات ستعمل عليها اللجنة تحديداً للحكومة، مؤكداً أنه سيتم العمل على تعديل التشريعات التي تمس البنية الاقتصادية وإعادة الأعمار ومعيشة المواطن.

محمد منار حميجو

قال نقيب المحامين السوريين نزار علي السكف: هناك بعض القضاة والمحامين فاسدون، مشيراً إلى ضرورة وجود الرادع الأخلاقي والديني والقانوني.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد السكف أن القضاء تعرض في الأزمة إلى نوع من الانهيار، مضيفاً: علماً أنه في الأزمات يجب أن يكون القضاء هو الأقوى، مشيراً إلى أن القضاء السوري كان سلة القضاء العربي بقضائه وعلمهم وثقافتهم وبالسلك والوجدانية، وأضاف السكف: لذلك كان العرب يتوجهون إلى وزارة العدل السورية لاستعادة عدد من القضاة مؤكداً أن هذا الأمر لم يعد موجوداً.

وأشار السكف إلى أخطاء وزراء العدل السابقين فيما يتعلق بالبنية التحتية، مشدداً على ضرورة توسيع دور العدل بما يتناسب مع التطورات الحالية والنمو السكاني.

وأكد السكف أنه يجب أن يتم وضع القاضي في مكان لائق حتى يكون هناك هيبه للقضاء باعتبار أن القضاء هيبه قبل البحث بالموضوع. وفي الغضون كشف السكف إلى اللجنة المختصة بتعديل التشريعات بدأت عملها وأنها عقدت أول اجتماع لها بحضور عدد من

محروقات دمشق: الصناعيون والتجار يحصلون على ١٨٠ ألف لتر مازوت يومياً

الوطن

الذكية شكاوى وتعالج، والغاية من معالجة الشكاوى تقديم الخدمة الأفضل للمواطن.

وأكد أسعد أنه يتم توزيع مادة المازوت لجهات تابعين لوزارة الزراعة بحدود ٤٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ لتر شهرياً، وبالنسبة للصناعة يوجد لجنة مكلفة من قبل محافظة دمشق لتحديد الاحتياجات الخاصة والعمامة والمخصص للتوزيع.

ويوزع ما يعادل ٦ طلبات يومياً أي حوالي ١٣٠ ألف لتر للقطاع الصناعي والتجاري وهذه الاحتياجات قابلة للزيادة وتوزع على غرف الصناعة والتجارة في دمشق، بالإضافة لمخصصات شهرية لجمعية الحرفيين بدمشق ما يقارب المليون إلى مليون ونصف المليون لتر شهرياً أي بوسطي ٥٠ ألف لتر يومياً، وبالتالي يصبح مجموع التجاري والصناعي والحرفيين ١٨٠ ألف لتر يومياً.

وبين أسعد أنه يوجد توجيه بأن لا مانع للمواطن الذي يرغب بالتزود بمادة المازوت بسعر التكلفة ٢٩٦ ليرة لللتر، ويتم ذلك عن طريق مركز محروقات وكتاب شخصي من الشخص الراغب بالتزود.

وختم أسعد أن مخصصات خزان وقود البرامكة ما يقارب ٤٥ ألف لتر يومياً والإزدحام الذي يحصل عليه بسبب موقعه وحالياً توجد دراسة بالمحافظة لإعادة توزيع خطوط النقل بحيث يتم توزيع العمل بحيث يكون متساوياً على كل الخزانات، مبيناً زيادة مخصصات خزانات المازوت الموجودة على أطراف محافظة دمشق نتيجة الاستهلاك الزائد وهي خزانات كراج الوزان وكراج نهر عيشة والتبادي وكراج العباسيين وكراج باب مصلى وكراج السورمية ما أدى إلى تخفيض الإزدحام على خزان البرامكة.

كشف مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن»، عن تنفيذ زيادة مخصصات المحافظة خلال شهر تشرين الأول الجاري تحسباً لإقبال المواطنين على مازوت التدفئة وهو إجراء احترازي وتم رصد لشهر تشرين الأول الجاري ٢٢٠ ألف لتر تدفئة يومياً أي بما يعادل ٣٩٦ مليون ليرة سورية على أساس سعر لتر المازوت ١٨٠ ليرة سورية.

وبين أن الطلب يزداد على المادة في شهر كانون الأول القادم، وأنه يتم تنفيذ الطلب على مادة المازوت من قبل شركة محروقات دمشق خلال ٤٨ ساعة بالحد الأقصى، وبالألماس تم تنفيذ ١٠٥٦٥ طلباً للزود بمادة المازوت من أصل ١٠٨٥٠ ولم يبق سوى ٢٨٥ طلباً لم ينفذ.

وتحدث أسعد عن وصول حالتي شكوى من قبل المواطنين منذ بداية التوزيع لهذا الموسم، وتتم معالجة الشكوى من قبل التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وفي حال لم يلب الشاكي في التموين ولجا لشركة المحروقات فيتم اتخاذ الإجراءات

اللازمة بتعويض المشتكي في النقص بالكيل من المادة وحرمان الموزع من توزيع المادة، مع توجيه كتاب بالغاء الرخصة للمحافظة، مبيناً أن لدى فرع محروقات دمشق ٥٠٠ موزع قطاع خاص، وأن الإجراءات التي يجب أن يقوم بها المواطنون لتقديم الشكوى تتلخص بتقديم شكوى رسمية وتسجيل في ديوان الشركة مع صورة هوية المشتكي ورقم هاتفه، كما تتم معالجة الشكوى عن طريق الهاتف.

كما يوجد على صفحة الشركة المنفذة للبطاقة

المصنع محلياً يغطي ٧٥ بالمئة من الحاجة

نمور لـ«الوطن»: ٤٥ معمل أدوية بيطرية استأنف إنتاجه من أصل ٦٠

الوطن

أكد مدير الدواء البيطري زياد نمور وجود ٦٠ معمل أدوية بيطرية مخصصاً في مختلف المحافظات بخطط إنتاج بلغت ١٨٩، وأن إجمالي عدد المستحضرات البيطرية المحلية الرخصة ٥٠٠ بمختلف الأشكال الصيدلانية.

وبين نمور في حديثه مع «الوطن» أن نحو نصف المعامل توقف إنتاجها خلال سنوات الحرب، لكن مع عودة المناطق الحرة استعاد ما يقارب ٤٥ معملاً عمله واستأنف الإنتاج، رغم ما طال قطاع الأدوية خلال سنوات الحرب إلا أن المستحضرات بقيت متوفرة في الأسواق بسبب عدم توقف بعض المعامل، يضاف إلى ذلك قرار «التصنيع عند الغير» الذي أصدرته المديرية، مشيراً إلى أن هذا القرار كان الهدف منه تشجيع المنتجين الذين توقفوا عن الإنتاج للعودة إلى العملية الإنتاجية، إذ ساعد المعامل على استعادة إنتاجها فإذا كان المعمل بمنظلة غير أمته أو تعرض للتخريب من الممكن أن ينتج بمعد مع معمل آخر بمنظلة أمته مع بعض الضوابط والشروط الفنية.

وأشار نمور إلى أنه في عام ٢٠١٧ منح ترخيص لما يقارب ١١٥ مستحضرًا أدوية بيطرية جديدًا، مبيناً أن ترخيص المستحضر يحتاج



إلى تقديم ملف فني يتضمن كل المعلومات عن المستحضر من تركيب المادة والاستطباب والجرعة طريقة الاستعمال والتأثيرات الجانبية، مع عينات تجريبية لاختبارها في مخبر مراقبة الجودة، وبعد الانتهاء من التحليل والتعرف على نسب المواد الفعالة ولباتية المستحضر يُمنح الترخيص الذي يمكنه من التصنيع والطرح في الأسواق.

وبخصوص الصادرات من الأدوية البيطرية، أوضح نمور أن نسبة الصادرات انخفضت خلال سنوات الأزمة، لكن رغم هذا لم يتوقف سوق التصدير، إذ بلغت صادرات

الأدوية البيطرية ١,٧ مليون دولار إلى العديد من الدول العربية واليابان وأوكرانيا، مضيفاً: من المتوقع أن تتجاوز الصادرات في عام ٢٠١٨ مليون ونصف دولار. وأضاف نمور أن الأدوية المحلية تغطي نحو ٧٥٪ من احتياجات السوق المحلي مع السماح باستيراد بعض أنواع اللقاحات والأدوية، مبيناً أن الأدوية المستوردة قبل استيرادها تمر بمراحل متعددة من تسجيل الشركة الأجنبية وخطوط الإنتاج وترخيصها وشهادة التصنيع الجيد وغيرها من الوثائق. إضافة إلى الكشف عن المعمل من قبل

بدء «ترقيم» الثروة الحيوانية

مدير الإنتاج الحيواني: إقبال كبير على إنشاء مزارع الدواجن والأبقار

الوطن

والصحة الحيوانية والدواء البيطري بما يتناسب مع عودة قطاع الثروة الحيوانية في المحافظات والمناطق المحررة.

وذكر الحمود أن عدد الكاكير الحوامل المستوردة وصل لـ٤٦٥٥ بكيرة، والتي ستزود القطاع الوطني بضعف هذا العدد بعد ولادتها، فضلاً عن أنها تحمل مواصفات وراثية عالية إذ إن استيرادها يكون وفق شروط فنية معينة، مضيفاً: ولادات الحمود سيستفاد منها في صنع طلائق تلقيح صناعي للقطيع الوطني لنقل الصفات الوراثية العالية للقطيع المحلي.

ولفت الحمود إلى أن نسبة إنتاج المديرية من قشبات السائل المنوي الجاهزة للتلقيح الاصطناعي وصلت إلى ٩٦٪، إذ أنتجت المديرية ٤٧٧٧٠ قشة من أصل ٥٠٠ ألف ضمن مخطط عام ٢٠١٨، أما التلقيحات المنفذة وصل مجموعها إلى ٣٢٧٨٤٨.

وأشار الحمود إلى أن كمية الأعلاف والمواد العلفية المستوردة بلغت ٧٨٠٧٦٧ طنًا، موضحاً أن استيراد الأعلاف يحتاج موافقة من مديرية الإنتاج الحيواني، أيضاً إجازة استيراد من وزارة الاقتصاد التجارية الخارجية، وعند وصول الشحنة تؤخذ عينات لتحليلها ومعرفة مطابقتها للمواصفات، بالتالي السماح بدخولها من عنده.

ختم الحمود حديثه بالقول: قطاع الثروة الحيوانية يمرحلة تعاف ويشارك اهتماماً ودعمًا كبيراً من الحكومة، كاستيراد الكاكير الحوامل وتشكيل مجلس استشاري لقطاع الدواجن مهمته متابعة القضايا المتعلقة بهذا القطاع من أجل إيجاد حلول لكل المشاكل والصعوبات التي يواجهها ومساعدته على النهوض، ولأهمية هذا القطاع من ناحية تأمين الفروج وبيض المائدة.

مبيناً أن حاجة سورية لبيض المائدة تصل إلى ٣,٧ مليار سنوياً، مشيراً إلى أن هناك توجيهات بتسهيل الحصول على تراخيص مزارع الدواجن والأبقار التي تشهد إقبالاً كبيراً.

أكد مدير الإنتاج الحيواني أسامة الحمود لـ«الوطن»، بدء النظام الوطني لترقيم الثروة الحيوانية بمرحلة الأولى في اللاذقية والسويداء كجربة لاستخلاص الفترات والعقبات التي يمكن أن تواجه النظام، من ثم تعميمه على جميع المحافظات.

وأشار الحمود إلى أن نظام الترقيم شمل ريف دمشق التي شهدت ترقيم ٥٠ ألفاً من رؤوس الأبقار وطرطوس والغاب، مضيفاً: مجموع رؤوس الأبقار التي شملها نظام الترقيم بلغ ١٢٤٩٥١ والأغنام ٥٨٦٠٠ في المحافظات المذكورة، يضاف إليها ترقيم ١٠٠٠ رأس من الجاموس المتواجد فقط في الغاب والقامشلي، كذلك الأبقار المستوردة مؤخرًا التي شمل الترقيم ١٦٠٨ رؤوس منها.

وأشار الحمود إلى أن النظام الوطني للترقيم له فوائد كثيرة منها تصويب الرقم الإحصائي ومعرفة الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية وما تحتاجه من لقاحات، أيضاً تنظيم حركة القطيع كالبع والشراء والنقل إلى محافظة أخرى، إذ من الممنوع نقل أي حيوان إلا بموجب بطاقة الحيوان.

موضحاً أن بطاقة الحيوان هي المخرج النهائي للنظام تتضمن كل المعلومات الخاصة بالحيوان من نسبه وإنتاجيته ووزنه والقاحات والأدوية المأخوذة، أيضاً تبين الملك والبائع والمشتري.

ونوه نمور بوجود جولات رقابية على الأسواق ومعامل الأدوية البيطرية والمستودعات و مكاتب الخدمات من قبل عناصر الضابطة العدلية المركزية وبالمحافظات بشكل دوري أو حسب الضرورة كالشكاوي، مبيناً أنه يوجد ما يقارب ١٢٥ مكتب خدمات بيطرية في المحافظات و ١٠٠ مستودع مسؤول عن الترخيص للشركات الأجنبية.

إعادة تفعيل الكثير من دوائر الإنتاج الحيواني

ترخيص ١١٥ مستحضرًا دوائياً بيطرياً جديداً في عام

الدول التكاليف أقل وأجرة الأيدي العاملة أقل والموارد الطبيعية أكبر، ففي الهند والصين يوجد تنوع هائل في المواد النباتية المستخدمة لصناعة الأدوية.

بشكل دوري أو حسب الضرورة كالشكاوي، مبيناً أنه يوجد ما يقارب ١٢٥ مكتب خدمات بيطرية في المحافظات و ١٠٠ مستودع مسؤول عن الترخيص للشركات الأجنبية.